

بسم الله الرحمن الرحيم

نقطة التجارة السودانية

إدارة الترويج والدراسات والاستثمار

قسم الدراسات

Sudan Trade Point

التقرير التاسع



التجارة العربية اليبية

إعداد: هالة احمد الأمين

فبراير - 2005م

سلسلة دراسات وتقارير نقطة التجارة السودانية

بسم الله الرحمن الرحيم
التجارة العربية البينية

مقدمة:

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الاهداف الاساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية ولقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية اهمها ابرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية ، وكانت اول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة (الترانزيت) قد وقعت في اطار الجامعة العربية عام 1953 ، ثم جاء قرار السوق العربية المشتركة الذي صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964 ، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 ، والتي ترجمت اسس استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام 1980 .

ولم يكتب لهذه الخطوات النجاح المنشود طيله عقود من الزمن لاسباب عديده حيث تعددت الاسباب والمعوقات التي وقفت في وجه أنشاء كتل عربي اقتصادي قادر على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المشترك وبصورة تحقق اهداف وتطلعات الأمة العربية . ويقع في مقدمة هذه المعوقات عدم توفر الارادة السياسية الكفيلة بالتغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي تعترض اقامة السوق العربية المشتركة بالاضافة الى تأثر التعاون الاقتصادي العربي بالخلافات والأجواء السياسية القائمة بين الدول العربية ، وكذلك اعتماد معظم اقتصاديات الدول العربية على الايرادات الجمركية في تغطية احتياجاتها المالية والتنموية والتي تشكل اهم مصادر الدخل المالي لهذه الدول .

كذلك فقد شهد عقد الثمانينات قيام تكتلات اقتصادية عربية اقليمية انطلقت من القرب الجغرافي ، فقد تم تاسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981 وكان الهدف منه قيام منطقة تجارة حرة بين الدول الخليجية (البحرين ، الكويت ، عمان ، السعودية الامارات العربية المتحدة ، قطر) .

كذلك تم تأسيس اتحاد دول المغرب العربي عام 1989 والهدف منه كان توحيد التعريفه الجمركية الخارجية لهذه الدول وضم في عضويته (الجزائر ، تونس ، ليبيا

المغرب ، موريتانيا) ، و تم تأسيس مجلس التعاون العربي عام 1988 والذي ضم (الاردن ، مصر ، العراق ، اليمن) .

وينبغي الإشارة الى ان العوامل السياسية لعبت دوراً هاماً في قيام هذه التكتلات بالاضافة الى المضمون الاقتصادي الذي استندت اليه هذه التكتلات وقد نتج عن الاحداث التي مرت بها المنطقة الى انهاء مجلس التعاون العربي في الوقت الذي قطع فيه مجلس التعاون الخليجي شوطاً لا بأس به في التكامل الاقتصادي من خلال توحيد التعريفه الجمركية بين اعضائه.

كذلك فقد وضع اتحاد التعاون المغربي استراتيجية استندت الى خصائص الدول الاعضاء فيه وتوجهاتها الاقتصادية والتجارية ، وكما يتضح من المعاهدة المنشئة للاتحاد فإن استراتيجية التعاون تقوم على الانتقال التدريجي من مرحلة الى اخرى ابتداءً بالتحريم الانتقائي للتجارة على ان ينتهي بالوحدة الاقتصادية بما في ذلك حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في استخدام هذه البرامج لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فإن حجم التجارة العربية البينية خلال عقد الثمانينات شكل ما نسبته (7-8%) من اجمالي التجارة الخارجية العربية .

وخلال عقد التسعينات فقد بلغت قيمة التجارة العربية البينية عام 1990 ما مجموعه (22.7) مليار دولار ، وشكلت الصادرات منها ما قيمة (13.9) مليار دولار في حين بلغت الواردات ما قيمته (8.8) مليار دولار ، وشكلت التجارة العربية البينية عام 1990 ما نسبته (9.4%) من اجمالي التجارة العربية.

وفي عام 1994 بلغت قيمة التجارة العربية البينية ما مجموعه (24.1) مليار دولار ، وشكلت الصادرات منها ما قيمته (13.6) مليار دولار ، في حين بلغت الواردات ما قيمته (10.5) مليار دولار ، وشكلت التجارة العربية البينية ما نسبته (9.7%) من اجمالي التجارة العربية .

وتجدر الإشارة الى ان نسبة التجارة العربية البينية كنسبة لم تحقق زيادة ملحوظة ، حيث بلغت هذه النسبة (9.4%) عام 1990 و(9.5%) عام 2002 .

اما فى عام 2003م فقد سجلت قيمة التجارة الخارجية للدول العربية كمجموعة تحسناً ملحوظاً خلال عام 2003م فقد ادى الارتفاع المهم فى اسعار النفط الخام فى السوق العالمية والزيادة فى الاسعار لبعض السلع والمواد الاولية الى ارتفاع قيمة الصادرات العربية لتبلغ حوالى 303.2 مليار دولار وذلك مقارنة بحوالى 241 مليار دولار فى عام 2002م وبذلك فقد بلغت نسبة الزيادة فى الصادرات العربية حوالى 26% فى عام 2003م وفى جانب الواردات سجلت قيمة الواردات العربية الاجمالية زيادة بنسبة 13.2% لتبلغ حوالى 198.7 مليار دولار عام 2003م مقارنة 175.5 مليار دولار فى عام 2002م .

وعلى صعيد اداء الصادرات حسب الدول العربية لكل دولة تشير التقديرات الى ارتفاع الصادرات فى جميع الدول العربية خلال عام 2003م مقارنة بعام 2002م وذلك باستثناء سورية وموريتانيا وقد شملت تلك الزيادة الدول التى يشكل فيها النفط الخام السلعة الرئيسية للتصدير فقد سجلت ليبيا اعلى زيادة فى قيمة الصادرات خلال عام 2003م بنسبة 43.1% ثم الكويت بنسبة 36.4% والجزائر بنسبة 30.7% والسودان بنسبة 30.4% اما البحرين وقطر واليمن وعمان فقد بلغ معدل نمو الصادرات خلال عام 2003م حوالى 18.6%، 14.3%، 8.9%، 3.4% على التوالى ومن جانب اخر ارتفع معدل نمو الصادرات بدرجة ملحوظة فى لبنان حيث بلغ 41.9% كما ارتفعت فى تونس والمغرب بنسبة 14.9%، 11.4% كما يلاحظ بان صادرات كل من جيبوتى والصومال والعراق قد ارتفعت خلال عام 2003م بنسبة زيادة بلغت 17.6%، 16.6%، 4% على التوالى . اما بالنسبة لكل من سورية وموريتانيا اللتان سجلت قيمة صادراتهما تراجعاً خلال عام 2003م بنسبة 12.1% فى سورية ويعزى ذلك الى الاوضاع الاقليمية غير المستقرة وتوقف صادرات سورية الى العراق كما تراجعت قيمة صادرات موريتانيا خلال عام 2003م بنسبة 7% عن مستواها فى العام 2002م بسبب ضعف أداء صادراتها من الأسماك والحديد الخام .

وفى جانب الواردات يلاحظ انها قد ارتفعت فى جميع الدول العربية خلال عام 2003م وتعزى هذه الزيادة فى جزء منها الى تأثير انخفاض سعر الصرف للدولار

الامريكى مقابل جميع العملات الرئيسية كما تعزى الزيادة فى جزء اخر منها الى التوسع فى حركة النشاط الاقتصادى فى الدول العربية خلال 2003م كما تعكسه الزيادة الملحوظة فى معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بالعام السابق . وقد سجلت قطر اعلى نسبة زيادة فى قيمة الواردات فى عام 2003م والتي بلغت نسبة 23.6% تلتها الكويت بنسبة 19.9% ثم المغرب بنسبة 19.6% وموريتانيا بنسبة 18.6% والسودان بنسبة 17.8% وتراوحت نسبة الزيادة فى بقية الدول العربية بين 16.8% فى الامارات و 0.5% فى سورية .

اما بالنسبة لنطور الهيكل السلعى للتجارة العربية الاجمالية فتشير تقديرات الهيكل السلعى للصادرات العربية حسب الفئات الرئيسية للسلع الى ارتفاع حصة الوقود المعدنى التى تستأثر بالنصيب الاكبر من الصادرات العربية بنسبة 69.3% من اجمالى الصادرات العربية لعام 2003م تليها المصنوعات وذلك على الرغم من انخفاض حصتها الى 15.7% عام 2003م اما حصة المواد الكيماوية فقد انخفضت الى 4.9% كما انخفضت حصة الصادرات من الاغذية والمشروبات الى 3.4% اما بالنسبة للمواد الخام والآلات ومعدات النقل والسلع غير المصنعة فقد انخفضت نسبتها من اجمالى الصادرات العربية الى 2.3% ، 3.9% ، 0.5% على التوالى .

وفى جانب هيكل الواردات حافظ بند الآلات ومعدات النقل على المرتبة الاولى حيث ارتفعت حصته بدرجة طفيفة من 37.8% عام 2002م الى 38% عام 2003م يليه بند المصنوعات الذى ارتفعت حصته من 26.7% عام 2002م الى 26.9% عام 2003م ثم ياتى بعد ذلك بند الاغذية والمشروبات الذى انخفضت حصته من 14.2% الى 13.7% اما المواد الكيماوية فقد انخفضت نسبتها من 7.7% عام 2002م الى 7.4% عام 2003م وحصة السلع غير المصنعة من 3.2% الى 3% اما الوقود المعدنى فقد ارتفعت حصته من 5.1% عام 2002م الى 5.7% عام 2003م بينما حافظت الواردات من المواد الخام على حصتها البالغة 5.3% .

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

استجابة لقرار قمة القاهرة عام 1996 فقد اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997 اتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وفي عام 1998 بدأت مرحلة جديدة لإقامة سوق عربية موحد .

بدأ تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي جاءت مع حقبة العولمة وقيام منظمة التجارة العالمية عام 1995 ، بهدف الحد من الاثار السلبية للعولمة على الاقتصاديات العربية ، وقد اقر البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على ان تتحقق خلال 10 سنوات تم اختصارها الى سبع سنوات تنتهي في مطلع عام 2005، وفقا لمبدأ التحرر التدريجي مع مراعاة احكام وقواعد منظمة التجارة العالمية ، ويقضي البرنامج التنفيذي بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل بنسب سنوية مقدارها (10%) ، مع توفر قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي العربي للسلع الخاضعة ، فيما سمح بمنح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا.

وتجدر الاشارة الى ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تختلف عن برامج التعاون العربي الاقتصادي السابقة كونها حققت برنامجا تنفيذيا يحدد الواجبات وعلى اساس واقعي من قبل عدد من الدول العربية منذ البداية ، كما انها تميزت ببرنامج زمني يحدد الالتزامات الناشئة عنها . وتأتي اهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من انها سوف توفر نوعا من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الاسواق العربية ، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة ، ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقة وخاصة الاتحاد الاوروبي ، كما ان توحيد الاسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الاخرى المرشحة لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وسوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والاجانب وتدفع الاستثمار بين الدول الاعضاء وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج ، والاستفادة من كبر حجم الاسواق العربية وقيام استثمارات عربية مشتركة، وتستقطب مشاريع نقل التكنولوجيا مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية التي ستؤدي في النهاية الى تحقيق السوق العربية المشتركة .

بلغ عدد الدول العربية التي انضمت حتى الان إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى (17) دولة عربية هي (المملكة الاردنية الهاشمية ، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، تونس ، السودان ، السعودية ، سوريا ، العراق ، سلطنة عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب واليمن) .
اما الدول التي لم تنضم بعد فهي (الجزائر ، جيبوتي ، الصومال ، جزر القمر وموريتانيا) علما ان موريتانيا صادقت على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

التخفيض التدريجي في الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل :

بحلول عام 2004 بلغ التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل (80%) من تلك التي كانت مطبقة في 1997/12/31 ، وذلك تنفيذا لتوجيهات القمة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 تاريخ 2003/2/31 والذي حدد نسبة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل التي يتم تطبيقها في 2004/1/1 بنسبة (20%) ليصل اجمالي التخفيض الى (80%) من تلك التي كانت عليها في 1997/12/31 ، وقد زودت كل من الدول التالية الامانة العامة بعدد من البلاغات الصادرة الى المنافذ الجمركية بتطبيق هذه النسبة ابتداء من 2004/1/1 والدول هي (المملكة العربية السعودية ، مملكة البحرين ، الامارات العربية المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، دولة قطر ، المملكة المغربية ، جمهورية مصر العربية ، المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية اللبنانية ، سلطنة عُمان ، جمهورية السودان) .
وفي ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة البينية في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتخفيض التعرفة الجمركية على الواردات العربية ، فقد ارتفعت قيمه التجارة العربية البينية (الصادرات البينية + الواردات البينية) ، حيث ارتفعت قيمه التجارة العربية البينية من (27) مليار دولار عام 1999 الى (31.3) مليار دولار عام 2000 ، وبنسبة نمو بلغت (15.9%) ، وارتفعت من (33.5) مليار

دولار عام 2001 الى (39.6) مليار دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (18.2%) ، وبلغت خلال عام 2002 ما نسبته (9.5%) من اجمالي التجارة الخارجية العربية والبالغة (416.3) مليار دولار (استنادا الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ أيلول 2003) . علما ان قيمة التجارة العربية البينية بلغت قبل تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقه التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1996 (27) مليار دولار ، وفي عام 1997 بلغت (28) مليار دولار .

وارتفعت قيمه الصادرات العربية البينية من (14) مليار دولار عام 1999 الى (16.3) مليار دولار عام 2000، وبنسبة نمو بلغت (16.4%) ، وارتفعت من (17.7) مليار دولار عام 2001 الى (21.3) مليار دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (20.3%) مقارنة مع اجمالي الصادرات العربية الخارجية والبالغة (241) مليار دولار .

وارتفعت قيمه الواردات العربية البينية من (13) مليار دولار عام 1999 الى (15) مليار دولار عام 2000 وبنسبة نمو بلغت (15.3%) ، وارتفعت من (15.7) مليار دولار عام 2001 الى (18.2) مليار دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (15.9%) مقارنة مع اجمالي الواردات العربية الخارجية والبالغة (175.3) مليار دولار .

وقد سجلت جميع الدول العربية تقريبا ولأول مرة زيادة في قيمة صادراتها البينية، و نجمت هذه الزيادة عن التوجه نحو الاعتماد المتزايد للدول العربية على التبادل التجاري البيني وزيادة انفتاح الانظمة التجارية العربية على بعضها في اطار قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

وعلى صعيد مساهمه الدول العربية في قيمة التجارة العربية البينية ، فقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى من حيث قيمة التجارة العربية البينية ، حيث بلغت عام 2001 ما مجموعه (8064.6) مليون دولار ، ارتفعت الى (9844.9) مليون دولار عام 2002 وبنسبة نمو بلغت (22%) ، ثم جاءت الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية ، حيث بلغت قيمه تجارتها العربية البينية عام 2001 ما مجموعه (4491) مليون دولار ، ارتفعت الى (4905.7) مليون دولار عام 2002

وبنسبة نمو بلغت (9.2%) ، ثم جاءت سلطنه عُمان والعراق والأردن بالمرتبة الثالثة والرابعة والخامسة بقيمة (3310.3) (2358.2) (2325.3) مليون دولار على التوالي .

اما من حيث الاهمية النسبية للتجارة العربية البينية فقد احتلت الصومال المرتبة الاولى وبنسبة (60.9%) من اجمالي تجارتها البينية ، ثم جيبوتي بنسبة (35.8%) ثم الاردن بنسبة (29.8%) ثم جاء السودان وسلطنة عُمان والعراق وسوريا بنسب بلغت (27.7%) (19.5%) (17.3%) (16.1) على التوالي .

ومن حيث مساهمه الدول العربية في الصادرات العربية البينية لعام 2002 ، تعتبر السعودية أكبر مصدر إلى الدول العربية بقيمة (7.9) مليار دولار ، كما تشكل صادراتها إلى الدول العربية حوالي (37.2%) من اجمالي الصادرات العربية البينية يلي ذلك الإمارات العربية المتحدة بقيمة (2.8) مليار دولار وبنسبة (13.3%) من اجمالي الصادرات العربية البينية .

ويلاحظ ان قيمة الصادرات العربية البينية لبعض الدول العربية وصلت عام 2002 ولأول مرة إلى ما يزيد على (مليار دولار) ، وهي سوريا بقيمة (1.3) مليار دولار والاردن بقيمة (1) مليار دولار ، والعراق بقيمة (1.3) مليار دولار ، بالإضافة الى سلطنة عُمان (1.2) مليار دولار .

وقد شكلت المواد الخام والوقود المعدني ما نسبته (52.2%) من اجمالي الصادرات العربية البينية ، يليه في المرتبة الثانية الاغذية والمشروبات بنسبة (18.2%) ثم المواد الكيماوية بنسبة (16.2%) والصناعات بنسبة (7.9%) و الالات ومعدات النقل بنسبة (5.5%) أنظر الجدول رقم (2) .

وفي جانب الواردات العربية البينية ، تعتبر الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، أكبر المستوردين من الدول العربية بقيمة (2.1) مليار دولار ، وتشكل الواردات البينية لكل منهما (11.6%) من اجمالي الواردات العربية البينية ، وتأتي المملكة العربية السعودية كثاني مستورد من الدول العربية بقيمة (1.9) مليار دولار وبنسبة (10.5%) من الواردات العربية البينية ، يلي ذلك مصر بقيمة (1.5) مليار دولار وبنسبة (7.3%) من اجمالي الواردات العربية البينية .

ومن حيث تركيبة الواردات العربية فقد احتلت المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الاولى من حيث حصتها في الواردات البينية ونسبة (42.7%) تلتها الاغذية والمشروبات بنسبة (18.7%) ثم المواد الكيماوية بنسبة (17.6%) والصناعات بنسبة (13.4%) والالات والمعدات بنسبة (7.6%)

تميزت اتجاهات التجارة البينية بالتركز سواء من جانب الصادرات او الواردات على عدد محدود من الشركاء التجاريين ، حيث ان التبادل التجاري البيني يتم في غالبته بين دول عربية مجاورة لبعضها ، وعلى سبيل المثال تظهر بيانات عام 2002 ان الصادرات البينية لسلطنة عُمان تركزت في دولة مجاورة واحدة هي الإمارات العربية المتحدة بنسبة (80%) وتركزت الصادرات البينية للبحرين في دولتين مجاورتين هما السعودية والإمارات بنسبة (34%) و (24%) على التوالي. كما تركزت الصادرات البينية للأردن مع كل من العراق والسعودية بنسبة (42%) و (14%) على التوالي ، ويتجة نصف الصادرات البينية لتونس إلى ليبيا ، كما يتجة نصف صادرات الجزائر البينية إلى المغرب .

وفي جانب الواردات بلغت الواردات البينية للأردن من العراق (60%) من اجمالي وارداتها البينية وهي في غالبيتها واردات نفطية ، وبلغت نسبة واردات عُمان من الإمارات حوالي (83 %)، ونسبة واردات السودان من السعودية حوالي (65%) كما يأتي ما يزيد على نصف الواردات البينية لليبيا من تونس ، ويأتي حوالي (43%) من الواردات البينية لموريتانيا من الجزائر .

في ضوء ما تقدم يلاحظ ان حجم التبادل التجاري البيني لا يزال يتسم في غالبته بالتركز بين دول عربية مجاورة لبعضها ، كما وان الجهود المبذولة لتحرير التجارة البينية بقيت محصورة في تجارة السلع.

تطور أداء التجارة البينية العربية للعام 2003م

بالنسبة لأداء التجارة البينية العربية لعام 2003م فقد بلغت تقديرات قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات البينية + الواردات البينية) حوالى 45.5 مليار دولار عام 2003م وبذلك تكون قد سجلت زيادة عن عام 2002م بنسبة 15.5% وتأتى هذه الزيادة من جانبى الصادرات والواردات البينية حيث سجلت الصادرات البينية ارتفاعا بنسبة 21.2% لتبلغ 25 مليار دولار عام 2003م وسجلت الواردات البينية ايضا زيادة بنسبة 9.1% وقيمة 20.5 مليار دولار للعام نفسه. وفى جانب تطور حصة التجارة البينية فى التجارة العربية الاجمالية فقد ادى ارتفاع قيمة الصادرات الاجمالية بمعدل نمو اعلى من معدل نمو الصادرات البينية الى انخفاض حصة الصادرات البينية فى اجمالى الصادرات العربية التى تراجعت من 8.4% عام 2002م الى 8.2% عام 2003م كما انخفضت حصة الواردات البينية فى اجمالى الواردات العربية من 10.7% عام 2002م لتبلغ 10.3% عام 2003م

وبالنسبة لاداء الدول فرادى فقد سجلت غالبية الدول العربية زيادات فى صادراتها البينية عام 2003م وقد سجلت معدلات زيادة سنوية عالية نسبياً فى قيمة صادراتها الى بقية الدول العربية كل من السعودية بنسبة 48.8% ثم الجزائر بنسبة 29.3% ولبنان بنسبة 25.6% فالبحرين بنسبة 18.3% والامارات بنسبة 14.5% والسودان بنسبة 14.3% واليمن 12.6% ومصر 11.7% وتعزى الزيادات الملحوظة فى الصادرات البينية لهذه الدول الى الارتفاع فى الاسعار العالمية للنفط ومشتقاته علما ان الصادرات النفطية تشكل ما يزيد عن نصف الصادرات البينية وكذلك تراجع الدولار مقابل العملات الرئيسية بالاضافة الى فتح السوق العراقية امام صادرات دول العالم وخاصة الدول العربية المجاورة وذلك خلال النصف الثانى من عام 2003م وتجدر الاشارة الى ان صادرات لبنان الى الدول العربية تشهد زيادات ملحوظة منذ عام 2000م ومن جهة اخرى سجلت بعض الدول تراجعا فى صادراتها الى بقية الدول العربية وهى سورية بنسبة 16.2% والأردن بنسبة 7.2% وتونس بنسبة 5.2% والمغرب بنسبة 1.1% .

وفى جانب الواردات البينية سجلت ايضا غالبية الدول العربية معدلات زيادة تراوحت بين 83.8% فى ليبيا و 0.3% فى عمان بينما تراجعت الواردات البينية لاربع دول

هى موريتانيا بنسبة 25.4% والاردن بنسبة 22.3% والصومال بنسبة 14.4%
والمغرب بنسبة 7.6% .

وعلى صعيد مساهمة الدول العربية فى الصادرات البينية لعام 2003م تبقى
السعودية اكبر مصدر الى الدول العربية حيث ارتفعت قيمتها لتبلغ 10.2 مليار
دولار بنسبة 40% من الصادرات البينية العربية تليها الامارات التى ارتفعت صادراته
البينية الى 3.6 مليار دولار بنسبة 14.5% من الصادرات البينية ويلاحظ ان الدول
العربية الاخرى التى بلغت قيمة صادراتها لبقية الدول العربية ما يزيد عن مليار
دولار لكل هى عمان بنحو 1.6 مليار دولار والعراق بنحو 1.2 مليار دولار وسورية
بنحو 1.1 مليار دولار ، فى حين تراجعت قيمة الصادرات البينية للاردن من نحو
اكثر من مليار دولار عام 2002م الى اقل من مليار دولار عام 2003م .

اما بخصوص مساهمة الدول فى الواردات البينية تعتبر السعودية والامارات وعمان
اكبر المستوردين من الدول العربية بما يقارب 7.7 مليار دولار وقد سجلت هذه
الدول واردات بلغت 2.9 مليار دولار ، 2.7 مليار دولار ، 2.1 مليار دولار على
التوالى بنسب 14.1% ، 13.2% ، 10.2% على التوالى من الواردات البينية
العربية ، كما بلغت واردات خمس دول اخرى هى السودان والعراق والكويت ومصر
والمغرب من بقية الدول العربية قيمة تزيد عن مليار دولار وتشكل مساهمتها الفردية
نحو 6% فى المتوسط من اجمالى الواردات البينية العربية .

تتميز اتجاه التجارة البينية بالتركيز سواء فى جانب الصادرات او الواردات على عدد
محدود من الشركاء التجاريين حيث ان التبادل التجارى البينى يتم فى غالبية بين
دول عربية مجاورة وتظهر بيانات عام 2003م ان صادرات البحرين الى الدول
العربية تركزت فى دولة مجاورة واحدة هى السعودية بنسبة 58% وتركزت صادرات
تونس فى شريك واحد هى ليبيا بنسبة 58% كما تركزت الصادرات البينية لجيبوتى
فى الصومال بنسبة 74% وتركزت الصادرات البينية لقطر فى دولتين هى الامارات
بنسبة 38% والسعودية بنسبة 34% كما تركزت الصادرات البينية للسودان فى
دولتين هى المغرب بنسبة 33% والسعودية بنسبة 32% ويتجه نصف الصادرات
البينية لموريتانيا الى الجزائر .

وفى جانب الواردات بلغت واردات الاردن من السعودية 30% من وارداتها الى الدول العربية وبلغت حصة واردات البحرين من السعودية حوالى 52% ونسبة واردات تونس من ليبيا 47% وواردات السودان من السعودية 65% كما ياتى 82% للواردات البينية لعمان من الامارات وياتى 39% من واردات قطر البينية من السعودية وتقدر نسبة واردات الكويت من السعودية بحوالى 44% ونسبة واردات مصر من السعودية بحوالى 52% هذا ويأتى ما يزيد عن نصف واردات المغرب من السعودية .

اما بالنسبة للهيكمل السلعى للتجارة البينية العربية تشير التقديرات المتاحة لعام 2003م الى استمرار ترتيب البنود السلعية على نفس النسق للعام السابق على الرغم من اختلاف حصص كل منها فى ذلك العام .فى جانب الصادرات البينية اتى بند المواد الخام والوقود المعدنى فى المقدمة بنسبة 52.2% من اجمالى الصادرات البينية يلية الاغذية والمشروبات بنسبة 18.2% ثم بند المواد الكيماوية بنسبة 16.2% والمصنوعات بنسبة 7.9% واخيراً الآلات ومعدات النقل بنسبة 5.5% . وفى جانب الواردات احتلت المواد الخام والوقود المعدنى ايضاً المرتبة الاولى من حيث حصتها فى الواردات البينية بنسبة 42.7% تليها الاغذية والمشروبات بنسبة 18.7% ثم المواد الكيماوية بنسبة 17.6% والمصنوعات بنسبة 13.4% وأخيراً الآلات والمعدات بنسبة 7.6% .

التبادل التجارى بين السودان ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

استكمل السودان اجراءات الانضمام لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 139 لسنة 2002م الخاص بانضمام السودان لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وفيما يلى نورد صادرات وواردات السودان الى ومن دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى .

الصادرات :

يوضح الجدول ادناه صادرات السودان الى دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال الفترة من 1995 - 2004م /سبتمبر (القيمة بالالف الدولارات)

البلد	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	sep2004	المتوسط %
السعودية	102173	116852	111214	145168	140820	92229	24249	119252	114811	111325	43.2%
مصر	24389	41418	33237	30797	42962	41198	33728	56965	48249	84208	17.5%
الامارات العربية	7651	11714	5687	9921	22783	43061	31717	62592	83044	88066	14.7%
لبنان	6554	10918	11070	5758	8891	10910	25771	23536	23593	20642	5.9%
الاردن	10902	26191	21872	20902	12504	12225	13268	7243	7631	8771	5.7%
اليمن	5563	7337	9756	17335	6639	13974	34548	15205	3723	2621	4.7%
سوريا	1764	5824	4820	5422	12979	17571	22687	19645	12072	13281	4.6%
تونس	2763	4129	2344	2054	3618	3257	4260	3003	3971	6155	1.4%
ليبيا	6514	4361	4	2927	231	300	764	1354	3571	2938	0.9%
قطر	578	1385	2445	2883	2401	1125	778	1262	1313	414	0.6%
العراق	4318	2909	0	110	0	18	3575	127	60	0	0.4%
الكويت	0	475	0	613	78	900	470	1237	868	463	0.2%
البحرين	0	1623	472	357	7	3	385	183	0	1	0.1%
عمان	59	198	195	271	600	138	151	321	247	0	0.08%
المغرب	0	0	0	0	385	58	0	85	0	0	0.02%
فلسطين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
المجموع	173228	235334	203116	244418	254898	236967	196351	312010	303153	338885	100%

المصدر : بنك السودان ، الموجز الاحصائي للتجارة الخارجية

من الجدول اعلاه نلاحظ الاتي :

- ان حجم الصادرات سجل زيادة في عام 2002م بنسبة 58.8 % وذلك عما كان عليه في عام 2001م ، اما في عام 2003م فحدث انخفاض في الصادرات بما يعادل 2.8% وفي عام 2004 م حتى سبتمبر عاودت الصادرات الارتفاع فبلغت نسبة الزيادة حوالي 12% .
- تاتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الاولى اذ تسهم وحدها بحوالي 43.2% من المتوسط الاجمالي لصادرات دول المنطقة ،وتاتي مصر في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة 17.5% وتمثل الامارات العربية المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بنحو 14.7% ثم لبنان ،الاردن ، اليمن ، سوريا ، تونس، ليبيا ، قطر ، العراق ، الكويت ، البحرين ، سلطنة عمان والمغرب على الترتيب .

الواردات :

يوضح الجدول ادناه واردات السودان من دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال الفترة من 1995 - 2004م /سبتمبر (القيمة بالالف الدولارات)

البلد	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	المتوسط %
السعودية	22274	170290	207216	297852	167117	155748	197828	581788	723926	323994	52.6
الامارات العربية	51226	70077	67982	79153	78440	96992	122385	173027	180012	187385	20.4
مصر	71937	53334	55906	55022	34817	36926	46827	53780	116378	154504	12.6
الاردن	11199	17722	16116	28073	21438	18553	19450	35292	33173	30488	4.3
البحرين	0	32	25070	29039	27051	11874	6216	23153	51740	19741	3.6
سوريا	1609	2299	7318	6251	8129	12036	12395	16000	16488	18241	1.9
اليمن	4897	11050	666	16324	6741	1332	844	1459	3731	4997	1
ليبيا	23208	8809	1131	2018	631	2978	1	68	2637	6	0.8
قطر	5929	124	16767	12031	3344	973	1282	626	1048	622	0.8
الكويت	95	530	49	107	59	19614	6495	6402	5172	6627	0.8
لبنان	2108	3712	1895	2607	2077	2034	1451	1876	6660	7367	0.6
عمان	0	1879	426	1283	1716	2443	3075	4254	5394	3131	0.4
المغرب	5143	3719	455	141	1400	377	636	1485	622	1302	0.3
تونس	0	0	0	0	0	306	81	269	140	163	0.01
العراق	0	0	0	0	0	0	0	0	25	0	0.0
فلسطين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	199625	343577	400997	529901	352960	362186	418966	899479	1147146	758568	100

المصدر : بنك السودان ، الموجز الاحصائي للتجارة الخارجية

من الجدول أعلاه نلاحظ الاتي :

- ارتفعت واردات السودان في عام 2002م بنسبة بلغت حوالى 114.7% وذلك عما كانت عليه في عام 2001م ، اما في عام 2003م فحدثت ايضاً زيادة في الواردات ولكنها اقل من الزيادة التي حدثت في عام 2002م فبلغت حوالى 27.5% ، اما في عام 2004 م حتى سبتمبر فحدث انخفاض في الواردات بحوالى 34% .

- تاتى المملكة العربية السعودية فى المرتبة الاولى بنسبة تقدر بحوالى 52.6% من المتوسط الاجمالى لواردات دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، تليها الامارات العربية فى المرتبة الثانية بنسبة تقدر بنحو 20.4% من المتوسط الاجمالى لواردات دول المنطقة وتاتى مصر فى المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بنحو 12.6% ثم تاتى الاردن ، البحرين ، سوريا ، اليمن ، ليبيا ، قطر ، الكويت ، لبنان ، سلطنة عمان ، المغرب ، تونس ، والعراق على الترتيب .

تحليل التجارة الخارجية بين السودان ودول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

يهدف هذا الجزء الى توضيح الصادرات والواردات بين كل من السودان ودول المنطقة خلال الفترة 1995م - 2004م سبتمبر وكذلك بيان الميزان التجارى وحجم التبادل التجارى بين السودان والدول العربية

التبادل التجارى بين السودان والمملكة العربية السعودية :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
111325	114811	119252	24249	92229	140820	145168	111214	116852	102173	الصادرات
323994	723926	581788	197828	155748	167117	297852	207216	170290	22274	الواردات
212669-	609115-	462536-	173579-	63519-	26297-	152684-	96002-	53438-	79899	الميزان التجارى
435319	838737	701040	222077	247977	307937	443020	318430	287142	124447	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات السودانية الى السوق السعودى يلاحظ وجود تذبذب فى قيمتها حيث تناقصت فى قيمتها من 92.2 مليون دولار فى عام 2000م الى 24.2 مليون دولار فى عام 2001م اى بنسبة بلغت نحو 73.8% ثم ازدادت الى 119.3 مليون دولار فى عام 2002م اى بنسبة زيادة بلغت 393% وعاودت الانخفاض فى عام

2003م فبلغت 114.8 مليون دولار اى بنسبة انخفاض بلغت حوالى 4% وفى عام 2004م حتى سبتمبر انخفضت بنسبة 3% ، ويلاحظ ان اعلى قيمة للصادرات خلال الفترة 1995 - 2004 قد تحققت عام 1998م

اما بالنسبة للواردات السودانية من السوق السعودى يلاحظ وجود تذبذب فى قيمتها ويلاحظ وجود زيادة فى عام 2001م مقارنة بعام 2000م بنسبة بلغت حوالى 27% وفى عام 2002م سجلت الواردات ارتفاعاً كبيراً عما كانت عليه فى عام 2001م بنسبة بلغت حوالى 194% ، وواصلت الواردات الارتفاع فى عام 2003م بنسبة بلغت حوالى 24% ، اما فى عام 2004م حتى سبتمبر فحدث انخفاض بنسبة 55% مقارنة بعام 2003م .

اما بالنسبة للميزان التجارى فقد سجل عجزاً فى كل الاعوام للفترة الموضحة بالجدول عدا فى عام 1995م ، وقد بلغ اعلى عجز للميزان التجارى فى عام 2003م .

التبادل التجارى بين السودان والامارات العربية المتحدة :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
88066	83044	62592	31717	43061	22783	9921	5687	11714	7651	الصادرات
187385	180012	173027	122385	96992	78440	79153	67982	70077	51226	الواردات
-99319	-96968	-110435	-90668	-53931	-55657	-69232	-62295	-58363	-43575	الميزان التجارى
275451	263056	235619	154102	140053	101223	89074	73669	81791	58877	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات نلاحظ من الجدول اعلاه ان هناك تذبذب واضح فى قيمة الصادرات الى السوق الاماراتى خلال الفترة 1995 - 2001م ، اما فى الاعوام 2002 - 2004م اخذت الصادرات مسار الزيادة حتى بلغت اقصى قيمة لها فى عام 2004م وقد كانت نسب الزيادة على النحو التالى 97% ، 33% ، 6% على التوالى .

اما بالنسبة للواردات السودانية من السوق الاماراتى نلاحظ ان قيمتها قد اخذت مسار الزيادة خلال الاعوام 1999 - 2004م وقد سجلت اعلى قيمة لها عام 2004م بنسبة زيادة بلغت نحو 4% اما اعلى معدل للزيادة فقد تحقق عام 2002م بنسبة بلغت حوالى 41.3% .

حقق الميزان التجارى عجزاً دائماً خلال الفترة 1995 - 2004م وقد بلغ العجز اقصى قيمه له خلال عام 2002م كما يلاحظ ان التبادل التجارى بين البلدين قد حقق طفرة فى عام 2002م مقارنة بالاعوام السابقة حيث بلغت نسبة الزيادة حوالى 53% مقارنة بعام 2001م، كما حدثت زيادة خلال عامى 2003 ، 2004م بنسب زيادة 12% ، 5% على التوالى .

التبادل التجارى بين السودان ومصر :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
84208	48249	56965	33728	41198	42962	30797	33237	41418	24389	الصادرات
154504	116378	53780	46827	36926	34817	55022	55906	53334	71937	الواردات
-70296	-68129	3185	-13099	4272	8145	-24225	-22669	-11916	-47548	الميزان التجارى
238712	164627	110745	80555	78124	77779	85819	89143	94752	96326	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات السودانية يلاحظ وجود تذبذب فى قيمتها الى السوق المصرى وان قيمة الصادرات زادت من 33.7 مليون دولار عام 2001م الى 57 مليون دولار عام 2002م اى بنسبة زيادة 69% ثم انخفضت فى عام 2003م بنسبة 15% لتعاود الزيادة ثانية فى عام 2004م بنسبة 75%.

اما بالنسبة للواردات السودانية نلاحظ ان هناك تذبذب واضح فى قيمتها من السوق المصرى وان قيمة الواردات زادت فى عام 2002 بنسبة 15% مقارنة بعام 2001م وواصلت الزيادة فى عام 2003م بنسبة كبيرة بلغت نحو 116% كما بلغت نسبة الزيادة فى عام 2004م نحو 33%.

يلاحظ ان الميزان التجارى حقق فائضاً 1999 ، 2000 ، 2002م ويعزى ذلك الى زيادة قيمة الصادرات فى تلك الاعوام ،وان التبادل التجارى بين البلدين قد حقق طفرة فى الاعوام 2002 ، 2003 ، 2004م مقارنة بالاعوام السابقة .

التبادل التجارى بين السودان ولبنان :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
20642	23593	23536	25771	10910	8891	5758	11070	10918	6554	الصادرات
7367	6660	1876	1451	2034	2077	2607	1895	3712	2108	الواردات

13275	16933	21660	24320	8876	6814	3151	9175	7206	4446	الميزان التجارى
28009	30253	25412	27222	12944	10968	8365	12965	14630	8662	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات السودانية يلاحظ وجود تذبذب في قيمتها وان اكبر زيادة حققتها الصادرات في عام 2001م اذ بلغت نسبة الزيادة مقارنة بعام 2000م حوالى 137% وتناقصت في عام 2002م بنسبة 8.9% .

اما بالنسبة للواردات من السوق اللبناى يلاحظ ايضاً وجود تذبذب واضح في قيمتها فقد بلغت قيمة الواردات في عام 2000 حوالى 2.0 مليون دولار ثم تناقصت في الى 1.5 مليون دولار في عام 2001م ثم ارتفعت في عام 2002م الى 1.9 مليون دولار وحدثت طفرة لها في عام 2003م فبلغت حوالى 6.7 مليون دولار وواصلت في الزيادة حتى بلغت حوالى 7.4 مليون دولار في عام 2004م يلاحظ ان الميزان التجارى حقق فائضاً خلال الفترة من 1995-2004م وقد بلغ هذا الفائض اقصى قيمة له خلال عام 2001م يليه عام 2002م، كما يلاحظ ان التبادل التجارى بين البلدين قد حقق طفرة في عام 2003م مقارنة بالاعوام السابقة

التبادل التجاري بين السودان والاردن :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
8771	7631	7243	13268	12225	12504	20902	21872	26191	10902	الصادرات
30488	33173	35292	19450	18553	21438	28073	16116	17722	11199	الواردات
-21717	-25542	-28049	-6182	-6328	-8934	-7171	5756	8469	-297	الميزان التجارى
39259	40804	42535	32718	30778	33942	48975	37988	43913	22101	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات يلاحظ وجود تذبذب واضح في قيمتها وان اعلى قيمة للصادرات قد تحققت في عام 1996م ، كما يلاحظ ان قيمة الصادرات قد تناقصت بدرجة ملحوظة في عام 1999م مقارنة بعام 1998م بنحو 40%، كما حدث ايضاً تناقص في الصادرات في عام 2002م مقارنة بعام 2001م اذ بلغت نسبة التناقص حوالى 46.3% .

اما بالنسبة للواردات نلاحظ ايضاً وجود تذبذب واضح في قيمتها الى ان وصلت اعلى قيمة لها في عام 2002م اذ بلغت حوالى 35.3 مليون دولار

يلاحظ ان الميزان التجارى حقق فائضاً فقط خلال عامى 1996 و1997م ويعزى ذلك للزيادة التى حدثت فى الصادرات فى تلك الفترة .كما يلاحظ ان التبادل التجارى قد حقق اعلى قيم له خلال الاعوام 1998م ،1996م مقارنة بالاعوام الاخرى .

التبادل التجارى بين السودان واليمن :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
2621	3723	15205	34548	13974	6639	17335	9756	7337	5563	الصادرات
4997	3731	1459	844	1332	6741	16324	666	11050	4897	الواردات
-2376	-8	13746	33704	12642	-102	1011	9090	-3713	666	الميزان التجارى
7618	7454	16664	35392	15306	13380	33659	10422	18387	10460	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات من الملاحظ وجود تذبذب فى قيمتها ومن الملاحظ ازدياد قيمة الصادرات من 14 مليون دولار فى عام 2000م الى 34.5 مليون دولار فى عام 2001م اى بنسبة زيادة بلغت نحو 146.4% ثم تناقصت الى 15.2 مليون دولار عام 2002م مقارنة بعام 2001م اى بنسبة تناقص بلغت نحو 55.9% ثم تناقصت فى عام 2003م بنسبة 76%.

اما بالنسبة للواردات من السوق اليمنى نلاحظ ايضا تذبذب فى قيمتها حيث ازادت من 0.8 مليون دولار فى عام 2001م الى 1.5 مليون دولار فى عام 2002م ثم ازادت خلال عامى 2003 ، 2004م لتبلغ حوالى 3.7 ، 5 مليون دولار على التوالى ولكنها اقل بكثير من مستوى الزيادة التى حدثت فى عام 1998م والتى مثلت اعلى نسبة زيادة للواردات اذ بلغت حوالى 2229%.

اما بالنسبة للميزان التجارى فيلاحظ وجود فائض عدا فى الاعوام 1996 ، 1999 ، 2003 ، 2004م ويعزى ذلك الفائض الى ارتفاع قيم الصادرات فى تلك الاعوام ، اما بالنسبة للتبادل التجارى فقد شهد تذبذب وان اعلى قيمة له قد تحققت فى عام 2001م والتى تقابلها اعلى قيمة للصادرات .

التبادل التجارى بين السودان وسوريا :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
13281	12072	19645	22687	17571	12979	5422	4820	5824	1764	الصادرات
18241	16488	16000	12395	12036	8129	6251	7318	2299	1609	الواردات
-4960	-4416	3645	10292	5535	4850	-829	-2498	3525	155	الميزان التجارى
31522	28560	35645	35082	29607	21108	11673	12138	8123	3373	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات السودانية الى السوق السوري من الملاحظ وجود تذبذب فى قيمتها وذلك خلال الفترة من 1995م الى 1998م وفى عام 1999م ازدادت بنسبة 141% ثم ازدادت فى عام 2000م بنسبة 35% لتبلغ اقصى قيمة لها فى عام 2001م بنسبة زيادة 29% مقارنة بعام 2000م ثم تناقصت فى عام 2002م بنسبة 13.7% وواصلت التناقص فى عام 2003م بنسبة 38.3% لتعاود الزيادة فى عام 2004م بنسبة 10%.

اما بالنسبة للواردات نلاحظ ان الاتجاه العام يميل الى الزيادة عدا الانخفاض الذى حدث فى عام 1998م الى ان بلغت اقصى قيمة لها فى عام 2004م حتى سبتمبر نلاحظ ان الميزان التجارى حقق فائض عدا الاعوام 1997م، 1998م، 2003م، 2004م وان التبادل التجارى قد حقق اعلى قيمة له فى عامى 2002م، 2001م.

التبادل التجاري بين السودان وتونس :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
6155	3971	3003	4260	3257	3618	2054	2344	4129	2763	الصادرات
163	140	269	81	306	0	0	0	0	0	الواردات
5992	3831	2734	4179	2951	3618	2054	2344	4129	2763	الميزان التجارى
6318	4111	3272	4341	3563	3618	2054	2344	4129	2763	حجم التبادل

يتضح من الجدول اعلاه ان تذبذب قيمة الصادرات السودانية خلال الفترة 1995-2002م ثم اخذت مسار الزيادة فى عام 2003م لتصل الى اقصى قيمة لها فى عام 2004م حتى سبتمبر بنسبة زيادة بلغت نحو 55% مقارنة بعام 2003م .

اما بالنسبة للواردات السودانية يلاحظ انها ضعيفة للغاية وان قيم الصادرات انحصرت فى الاعوام للفترة من 2000-2004م .
 اما بالنسبة للميزان التجارى يلاحظ وجود فائض دائم وان حجم التبادل التجارى بين الدولتين ضعيف ولا يعكس الامكانيات الحقيقية لكلا البلدين ولاسيما فيما يتعلق بالصادرات والواردات السودانية المتاحة للتصدير والاستيراد.

التبادل التجارى بين السودان وليبيا :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
2938	3571	1354	764	300	231	2927	4	4361	6514	الصادرات
6	2637	68	1	2978	631	2018	1131	8809	23208	الواردات
2932	934	1286	763	-2678	-400	909	-1127	-4448	-16694	الميزان التجارى
2944	6208	1422	765	3278	862	4945	1135	13170	29722	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات السودانية الى السوق الليبي يلاحظ وجود تذبذب فى قيمتها حيث ظل معدل تلك الصادرات متناقص ويلاحظ ان اعلى قيمة لها قد تحققت فى عام 1995م .

اما بالنسبة للواردات السودانية من السوق الليبي يلاحظ وجود تذبذب واضح، وقد بلغت اقصى قيمة لها فى عام 1995م .

يلاحظ ان الميزان التجارى بين البلدين حقق عجز خلال الفترة من 1995 - 2000م عدا فى عام 1998م اما خلال الفترة من 2001م - 2004م فقد حقق الميزان التجارى فائض لصالح السودان .

التبادل التجارى بين السودان وقطر :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
414	1313	1262	778	1125	2401	2883	2445	1385	578	الصادرات
622	1048	626	1282	973	3344	12031	16767	124	5929	الواردات
-208	265	636	-504	152	-943	-9148	-14322	1261	-5351	الميزان التجارى
1036	2361	1888	2060	2098	5745	14914	19212	1509	6507	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات السودانية للسوق القطرى يلاحظ وجود تذبذب واضح فى قيمتها حيث اخذت اتجاه الزيادة فى الفترة من 1995-1998م ثم تناقصت حتى عام 2001م ثم ازدادت فى عامى 2002م ،2003م لتعاود الانخفاض فى عام 2004م ويلاحظ ان اعلى قيمة للصادرات قد تحققت عام 1998 خلال الفترة 1995-2004م .

اما بالنسبة للواردات نلاحظ ان هناك تذبذب واضح فى قيمتها حيث بلغت اقصى قيمة لها خلال الفترة 1995-2004م فى عام 1997م .

اما بالنسبة للميزان التجارى فقد حقق فائض خلال الاعوام 2002،2000،1996 ، 2003م وان اعلى قيمة فائض قد تحققت عام 1996م واعلى قيمة عجز قد تحققت عام 1997م ،هذا ويلاحظ ان التبادل التجارى قد حقق طفرة فى عام 1997م وان هناك تذبذب فى حركة التبادل التجارى الذى يرجع الى الانخفاض الحاد فى قيمة الصادرات الى السوق القطرى لذلك ينبغى تفعيل الصادرات والاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

التبادل التجارى بين السودان والعراق :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
0	60	127	3575	18	0	10	0	2909	4318	الصادرات
0	25	0	0	0	0	0	0	0	0	الواردات
0	35	127	3575	18	0	10	0	2909	4318	الميزان التجارى
0	85	127	3575	18	0	10	0	2909	4318	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات السودانية الى السوق العراقى يلاحظ وجود تذبذب فى قيمتها كما يلاحظ انها ضعيفة فى بعض الاعوام وان اقصى قيمة لها قد تحققت عام 1995م وادنى قيمة لها فى عام 1998م .

اما بالنسبة للواردات فنلاحظ انعدامها في تلك الفترة عدا في عام 2003 م .
 اما الميزان التجارى فقد حقق فائضاً دائماً لصالح السودان وان حجم التبادل التجارى
 لا يعكس الامكانيات الحقيقية للبلدين فيما يتعلق بالصادر والوارد ويرجع ذلك الى
 الظروف التي تمر بها دولة العراق .

التبادل التجاري بين السودان والكويت :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
463	868	1237	470	900	78	613	0	475	0	الصادرات
6627	5172	6402	6495	19614	59	107	49	530	95	الواردات
-6164	-4304	-5165	-6025	-18714	19	506	-49	-55	-95	الميزان التجارى
7090	6040	7639	6965	20514	137	720	49	1005	95	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات نلاحظ وجود تذبذب شديد وان اقصى قيمة لها بلغت 1.2 مليون
 دولار في عام 2002 م .

اما بالنسبة للواردات فمن الملاحظ انها حققت طفرة في عام 2000م اذ بلغت 19.6
 مليون دولار ثم انخفضت في الاعوام 2001 م ، 2002 م ، 2003م فبلغت 6.5 ،
 6.4 ، 5.2 مليون دولار على التوالي لتعاود الزيادة في عام 2004 م .
 اما بالنسبة للميزان التجارى فمن الملاحظ وجود عجز عدا في عامى 1998م
 ، 1999م كما يلاحظ ان التبادل التجارى قد سجل طفرة في عام 2000م

التبادل التجارى بين السودان والبحرين :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
1	0	183	385	3	7	357	472	1623	0	الصادرات
19741	51740	23153	6216	11874	27051	29039	25070	32	0	الواردات
-19740	-51740	-22970	-5831	-11871	-27044	-28682	-24598	1591	0	الميزان التجارى
19742	51740	23336	6601	11877	27058	29396	25542	1655	0	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات السودانية الى السوق البحرينى يلاحظ ان قيمتها متذبذبه حيث
 ظل معدل الصادرات فى تناقص وذلك فى الفترة من 1996م – 2000م اذ بلغت

اقصى قيمة لها فى عام 1996م وتناقصت الى ان وصلت الى 0.003 مليون دولار فى عام 2000م ثم ارتفعت لصادرات فى عام 2001 لتتناقص فى الاعوام الاخرى . اما بالنسبة للواردات السودانية من السوق البحريني نلاحظ تذبذب واضح فى قيمتها وان اقصى قيمة لها بلغت حوالى 51.7 مليون دولار فى عام 2003م بنسبة زيادة 123% مقارنة بعام 2002م.

اما بالنسبة للميزان فقد حقق فائض فى عام 1996 فقط اما اكبر عجز فقد تحقق فى عام 2003م نسبة لغياب صادراتنا عن السوق البحريني فى ذلك العام . اما بالنسبة للتبادل فمن الملاحظ ان قيمة الصادرات السودانية ما زالت دون المستوى المامول وينبغى العمل على تفعيلها والاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية .

التبادل التجاري بين السودان وعمان :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
0	247	321	151	138	600	271	195	198	59	الصادرات
3131	5394	4254	3075	2443	1716	1283	426	1879	0	الواردات
-3131	-5147	-3933	-2924	-2305	-1116	-1012	-231	-1681	59	الميزان التجارى
3131	5641	4575	3226	2581	2316	1554	621	2077	59	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات السودانية يلاحظ وجود تذبذب فى قيمتها وانها تناقصت فى عام 1997م الا انها حققت زيادة فى عامى 1998م و1999م ثم تناقصت فى عام 2000م الا انها ازدادت فى عامى 2001م و2002م لتتناقص فى عام 2003م حتى انعدمت فى 2004م .

اما بالنسبة للواردات فقد حدث تذبذب فى قيمتها خلال الفترة 1995م - 2000م ثم اخذت مسار الزيادة وذلك خلال الفترة من 2001م - 2003م حيث بلغت اقصى قيمة للصادرات خلال العام 2003م ثم عاودت الانخفاض مرة اخرى فى عام 2004م .

اما بالنسبة للميزان التجارى فقد حقق عجزاً عد فى عام 1995م ولقد بلغت اقصى قيمة للعجز 2003م بقيمة قدرها 5.1 مليون دولار ،هذا ويلاحظ ان التبادل التجارى بين البلدين قد حقق اقصى قيمة له فى عام 2003م الا ان قيمة الصادرات السودانية

ما زالت دون المستوى المأمول وينبغي العمل على تفعيلها والاستفادة من اتفاق منطقة التجارة الحرة .

التبادل التجاري بين السودان والمغرب :

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
0	0	85	0	58	385	0	0	0	0	الصادرات
1302	622	1485	636	377	1400	141	455	3719	5143	الواردات
-1302	-622	-1400	-636	-319	-1015	-141	-455	-3719	-5143	الميزان التجاري
1302	622	1570	636	435	1785	141	455	3719	5143	حجم التبادل

بالنسبة للصادرات يتضح من الجدول اعلاه وجود ضعف عام في قيمة الصادرات السودانية وان هناك غياب تام للصادرات السودانية في السوق المغربي خلال الفترة 1995م - 2004م عدا في الاعوام 1999م، 2000م، 2002م .
اما بالنسبة للواردات السودانية فيلاحظ وجود تذبذب واضح في قيمتها حيث بلغت اقصى قيمة 5.1 مليون دولار في عام 1995م وادنى قيمة لها 0.14 مليون دولار خلال العام 1998م .

يلاحظ ان الميزان التجاري قد حقق عجزاً في كل اعوام الفترة اعلاه نسبة لغياب وضعف الصادرات وان التبادل التجاري قد حقق تذبذباً واضحاً وضعيفاً ولذلك يجب العمل على توجيه رجال الاعمال السودانيين نحو اعطاء اهتمام اكبر بالسوق المغربي ولاسيما وانه يمكن استغلاله كقاعدة لانطلاق الصادرات السودانية نحو دول اخرى مجاورة .

المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة

التجارة العربية البينية

واجهت مسيره التعاون الاقتصادي العربي على مدار العقود الماضية، مجموعه من العراقيل والمشاكل التي وقفت حائلا دون زياده مستويات التجارة العربية البينية وبالرغم من انقضاء ست سنوات على انطلاقة الاتفاقية وتنفيذها من قبل الدول الاعضاء ، الا ان تنفيذ بنود واحكام هذه الاتفاقية يواجه بعض المشاكل والعراقيل التي ما زالت تؤثر على التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي للمنطقة ، والتي تحول دون الاستفادة الجدية لقطاع الاعمال العربي من التسهيلات والامتيازات التي يوفرها هذا المشروع العربي ، فهناك صعوبات عديدة تواجه تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية

الكبرى ، فمنها ما هو ناجم عن اختلال مستوي التنمية الاقتصادية بين البلدان العربية ، ومنها ما هو متعلق بالمستوى الذي بلغته كل منها في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية وانعكاس الخلافات السياسية على اقامه التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ، الا ان المسألة الاساسية هي في مدى التزام الدول العربية بشكل جدي بتنفيذ البرنامج التنفيذي للمنطقة. واستنادا الى الدراسات والمسوحات الميدانية التي قامت بها الجامعة العربية لمعرفة المعوقات والمشاكل التي وقفت في الماضي ولا تزال في وجه زيادة التجارة العربية البينية فإنه يمكن تلخيص هذه المشاكل والعراقيل بما يلي :

اولا - القيود غير الجمركية : تمثل القيود غير الجمركية عقبة اساسية لا يمكن التقليل من اثرها في تاخير تنفيذ اهداف المنطقة وتكاد تفوق في تأثيرها العقبات الاخرى و تشمل هذه القيود ما يلي :

أ - القيود الفنية :

وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية ،أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الادارية في تطبيقها مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، انواع العبوات ، تضارب نتائج المختبرات ، فرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدوله على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية والزراعية، وقيام بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون اشعار مسبق، وتشدد في الاشتراطات الصحية والبيئية ، والمبالغة في اساليب الكشف ، وارتفاع كلفة التحاليل ، وطول الوقت اللازم لاصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم اعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية.

ب - القيود الادارية :

وهي قيود خاصة بموضوع اعادة التثمين الجمركي، وكثرة الوثائق الاضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة، ومشاكل النقل بالعبور واجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه .

وتتطلب عملية ازالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي ، واعتماد قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال ، وتقليص عدد الجهات التي تعين السلع والاختبارات التي تخضع لها وعدد العينات التي تؤخذ منها ، وتحسين المنافذ الجمركية ، وعلى صعيد اجراءات العبور اعتماد الاختام الجمركية.

ج - القيود النقدية :

ان بعض الدول العربية ما زال لديها قيود على اجراءات التحويل وتعدد اسعار الصرف ومخصصات النقد الاجنبي وتشدد في اجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد ، مما يتطلب ازالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة اية قيود نقدية خاصة بالعملة لا سيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد اسعار الصرف .

د - القيود المالية :

هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة . علما ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الاخيرة (72) في ايلول 2003 قد توصل الى الأتي (التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 تاريخ 2002/2/13 بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العامة ، وإلغاء التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات) . ووفقا للامانة العامه للجامعة العربية فأن بعض الدول الاعضاء اودعت قراراتها بنفاذ الغاء تصديق شهادات المنشأ والفواتير والوثائق المرافقه لها وهي (الجمهوريه اللبنانيه ، المملكه الاردنيه الهاشميه ، دولة الامارات ، مملكة البحرين ، الجمهوريه التونسيه ، المملكه العربية السعوديه ، دولة قطر ، سلطنه عُمان ، المملكه المغربيه ، الجمهوريه اليمنيه ، جمهوريه مصر العربيه) .

كما ان هناك مبالغة في رسوم المعاينة والمطابقة والتي تخضع في بعض الاحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحلية ، وارتفاع بدلات التحليل على بعض السلع لا سيما الغذائية منها .

هـ - القيود الكمية :

وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعه للقطاع العام ، وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد، وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الاحيان .

يذكر ان اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي قد دعت الى الازالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية لما لهذه القيود من تأثير مباشر في عرقلة حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية .

وقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتشكيل فرق عمل ميدانية لزيارة الدول الاعضاء والتعرف على الاجراءات المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير وما تتطلبه من اجراءات نقدية وادارية والوقت الذي تستغرقه وتكلفتها المادية وزيارة المنافذ الجمركية ، وسوف تقوم هذه اللجنة باعداد تقرير عن واقع تلك الزيارات الميدانية ومناقشتها في لجنة المفاوضات التجارية (إحدى اللجان المختصة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعنية بازالة القيود غير الجمركية) وتقديم التوصيات بشأنها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ثانيا - مشكلة الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفات الجمركية :

ان فرض الدول العربية للرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفات الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية سوف

يؤدي الى تعطيل أثر التخفيض الجمركي ، وتعتبر الضرائب والرسوم الاضافية من المعوقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الامثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومثال ذلك رسوم الطوابع ورسوم القنصلية التي تحسب كنسبة من القيمة في الدول العربية ، ورسوم احصاء وخدمات جمارك كنسبة من القيمة المستوردة ، بالاضافة الى رسوم لها مصلحة عامه كرسوم بيطرة ورسوم المرور على الطرق ، وهذه كلها رسوم وضرائب تؤثر على قيمه البضاعة وكلفتها .

الامر الذي يتطلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب والرسوم والغاء الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للتعريفات الجمركية او دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسري عليها التخفيض الجمركي بحيث تزال كافة الضرائب والرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ثالثا - المغالاه في طلب الاستثناء على التخفيضات الجمركية :

تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالاه في طلبات الاستثناء من التخفيضات الجمركية ، والتي يخشى ان تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الاهداف المتوخاه من المنطقة . وقد منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي ست دول عربية استثناءات بعدم تطبيق نسبة التخفيض التدريجي على عدد من السلع التي حددتها تلك الدول ، كما حدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفترة الزمنية لتلك الاستثناءات لتعمل خلالها تلك الدول على مواعاة اوضاعها الاقتصادية ، وقد انتهت الفترة الممنوحة لكافة الاستثناءات في 2002/9/16 ، واكد مجلس الجامعة في دورته الرابعه عشر (بيروت اذار/ 2002) في قراره رقم 233 على الاتي (عدم منح ايه استثناءات جديده بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات القائمه حاليا الا في اضيق الحدود ووفق معايير مشدده انسجاما مع نص المادة (15) من اتفاقيه تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وذلك بالنسبة للدول الاعضاء

في المنطقة حاليا ، ويعهد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستضم لاحقا).

هذا وقد تلقت الامانه العامه بلاغات موجهه الى المنافذ الجمركية بوقف العمل بالاستثناءات من كل من (الاردن ، سوريا ، لبنان ، المغرب) كما وتلقت مذكرة من مصر تفيد بأن مجلس الوزراء قد اصدر قرارا بوقف العمل بالاستثناءات الممنوحة لها ، ولم تتلق من الجمهورية التونسية ما يفيد بوقف العمل بالاستثناءات الممنوحة لها ، واكدت دول مجلس التعاون الخليجي بانها ستكون مضطرة لتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على الدول اعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي لم تلتزم بوقف العمل بالاستثناءات التي سبق ان منحت لها .

رابعا - عدم تفعيل آلية تسوية المنازعات :

تعتبر آلية تسوية المنازعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتزداد اهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول اعضاء المنطقة والذي يؤدي الى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في اطرافها من القطاع الخاص ، ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الاطراف المتعاملة في اطار المنطقة يساعد في سرعة البت في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر .

ولقد نصت المادة الثالثة عشر من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الجهة المختصة بفض المنازعات التي تنشأ بين اطراف الاتفاقية ، كما نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على " تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج " وتم تكليف لجنة التنفيذ والمتابعة للقيام بهذه المهمة .

وقد تم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، الا انه لم يتم اقرار هذه

الالية حتى الان وستجتمع لجنة الخبراء القانونيين للمرة الاخيرة من اجل استكمال بحث ملاحظات الدول العربية بشأن آلية فض المنازعات ، ورفع تقريرها الى الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي لمناقشة .

خامسا - قواعد المنشأ / قواعد المنشأ التفصيلية :

تشكل قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية أحد المرتكزات الاساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، والتي يمكن من خلالها منع تسرب سلع اجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية ، كما وانها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل انتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي .

ويتم حاليا العمل بقواعد منشأ مرحلية انتقالية تعتمد على مبدأ المكون المحلي العربي (القيمة المضافة) وحددت اسلوب احتساب القيمة المضافة وذلك لحين استكمال قواعد المنشأ التفصيلية ، وقد عملت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ التي نص البرنامج التنفيذي على تشكيلها خلال السنوات الماضية على اعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية ، الا ان اللجنة وخلال ست اجتماعات لم تتمكن من استكمال هذه القواعد والتوافق بشأنها بين كافة الدول الاعضاء ، وظلت بعض الاحكام العامة محل خلاف بين الدول الاعضاء ، مما كان له أثر مباشر في عدم التوافق بشأن القواعد التفصيلية لعدد من السلع ايضا ، فلا زالت هناك مادة اساسية في الاحكام العامة لم يتم التوافق بشأنها وهي المتعلقة باستخدام سعر السلعة تسليم باب المصنع في اساس احتساب القيمة المضافة ، ام احتساب قيمة المدخلات الاجنبية ، واكدت اللجنة على انه لن يتم بحث القواعد التفصيلية للسلع الا بعد اقرار كافة الاحكام العامة .

ويذكر ان قواعد المنشأ العربية العامة لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حددت نسبة (40%) كقيمة مضافة للسلع المنتجة عربيا .

ان التأخير في الاتفاق على قواعد المنشأ سوف يترك انعكاسات سلبية على تطبيق المنطقة وبالاخص قضية الاستثناءات ، الامر الذي يتطلب الاسراع من الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية لكي يستطيع القطاع الخاص الاستفادة القصوى من مشروع المنطقة ، حيث ان الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التجارية التي تمارسها الدول في اطار تشجيع الاستثمارات البينية والعمل على توظيفها في خدمة التكتل الاقتصادي المنشود.

سادسا - النقل البري والبحري :

ان تكلفة التجارة بين بلدان العالم العربي المختلفة وبالذات تكلفة النقل تشكل عائقا اخر امام التجارة العربية البينية ، حيث يعتبر المغرب العربي اقرب جغرافيا إلى اوروبا منه إلى باقي دول المشرق العربي والخليج العربي ، وبشكل عام فان عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشرق العربي وباسعار منافسة يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنية جدا ، بل وتشكل عائقا امام تطور التجارة العربية البينية كما وتعد التعقيدات على الحدود بين الدول العربية وطول المدة الزمنية من اكثر العقبات المعرقة لتحرير التجارة بين البلاد العربية الامر الذي يتطلب انشاء خطوط شحن كافية لزيادة الصادرات العربية اضافة الى انشاء عدد من الشركات العاملة كخدمة خطوط الشحن مثل التامين والتخليص الجمركي وشركات النقل البري ، ايضا لا بد من العمل على تطوير اتفاقية تنظيم النقل البري (الترانزيت) بين الدول العربية.

سابعا - تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية :

ان تشابه الهياكل الاقتصادية والانتاجية والاجتماعية في الدول العربية ادى الى حدوث تخوف من فتح الاسواق العربية على بعضها ، وقد ادى تشابه الهياكل الاقتصادية والانتاجية فيها الى تشابه في الصناعات التصديرية في الوقت الذي

تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها ، بالإضافة الى ارتفاع اسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم .

ثامنا - القضايا المتعلقة بالمواعمة مع الضوابط الدولية :

هناك اشكاليات اخرى تتعلق بالقواعد والضوابط التي ستضعها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لنفسها ، مثل المواصفات والملكية الفكرية وشهادات المنشأ والبيئه وغيرها ، وثمه تساؤل حول ما اذا كانت المنطقة ستلتزم نفسها بقواعد الأيزو أو قواعد منظمة التجارة العالمية ، او قواعد الاتحاد الاوروبي ، خاصة بعد ان بدأ العديد من الدول العربية بتطبيق الضوابط والمعايير الدولية باعتبارها متطلبا ضروريا من متطلبات العولمه .

تاسعا - نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية :

تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالاسواق العربية ويعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية واهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات ، كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالاسواق والسلع المختلفة وانماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة ، وعادة ما يتم اللجوء الى نشرات وتحاليل تصدرها مصادر خارجية عن الاسواق العربية .

عاشرا - صعوبه تنقل الافراد ورؤوس الاموال بين الدول العربية وصعوبه منح التأشيرات .

حادي عشر - عدم شمول جميع الدول العربية في اتفاقيه اقامه منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى :

حيث لا تزال هناك مجموعه من الدول العربية غير منضمه للاتفاقيه مثل
(الجزائر ، جيبوتي ، الصومال ، جزر القمر ، موريتانيا) .

ثاني عشر - عدم شمول قطاع الخدمات في البرنامج التنفيذي لاقامه منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى :

حيث تحتل تجارة الخدمات في الدول العربية أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي والاستثماري ، ويؤدي تحرير تجارة الخدمات الى زيادة التجارة في السلع والخدمات وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل ، مع الاشارة الى المحاولات والخطط التي وضعت مؤخرا لتحقيق هذه الغايه .

استنتاجات وتوصيات :

لقد شجعت المستجدات والمتغيرات الاقتصادية الدولية والاقليمية كاتفاقية منظمة التجارة العالمية ، واتفاقية الشراكة المتوسطية ، وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة على التعجيل باطلاق مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف مواجهه التحديات الاقتصادية الدولية وتوفير قاعده تعاون اقتصادي عربي مشترك يساعد في تلبية طموحات الدول العربية .

وقد تم الاستفادة من عوامل تأخر وفشل محاولات وبرامج التعاون الاقتصادي العربي المشترك السابقه من خلال البرنامج التنفيذي لاقامه منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى ، حيث شكل هذا البرنامج خطوة اساسية وهامه للتكامل الاقتصادي العربي بين البلدان العربية وذلك لاعتماده على التزامات من قبل عدد من البلدان العربية منذ بدأ تنفيذها عام 1998 ، كما وانها تميزت عن غيرها من المحاولات بأن برنامجها يحدد مدة زمنية معينة لتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها .

وفي ضوء التجارب السابقة وبعد مرور ست سنوات على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإن الضرورة تقتضي العمل على ازالة المشاكل التي تم ذكرها سابقا في هذه الورقة ، ومن أهمها :

- القيود غير الجمركية التي تشكل العقبة الرئيسية امام تحرير التجارة العربية البينية حيث انها تفوق في تأثيرها القيود الجمركية .
- الاستثناءات التي تم منحها لبعض الدول العربية .
- عدم الانتهاء من وضع آليات فض المنازعات التي قد تنشأ في اطار المنطقة والتي تزداد اهميتها مع تزايد حجم المبادلات التجارية بين الدول الاعضاء .

* على الرغم من ان خطط وبرامج التكامل الاقتصادي العربي بدأت في منتصف القرن الماضي وتزامنت مع جهود وخطط الدول الاوروبية لتحقيق السوق الاوروبية المشتركة ، الا اننا نلاحظ التقدم السريع الذي حققه الاوروبيين حيث تم التوصل الى الوحدة الاقتصادية والسياسية والنقدية وشكلت اكبر سوق استهلاكي في العالم واستطاعت استقطاب (10) دول اوروبية (اوروبا الشرقية سابقا (8) دول) ومالطا وقبرص بحيث اصبح عددها (25) دولة ، ونرى ان الواقعية تستدعي ان يكون التكامل والتعاون والاندماج منطلقا اساسيا للتنمية والتعاون الاقتصادي العربي ، فالسياسات الواقعية هي التي تؤمن هذا النهج ، وهو ما سارت عليه الدول الاوروبية أبتدأ بالاقتصاد تكتلا وتكاملا وتوحيدا وصولا الى الوحدة النقدية والسياسية ، ويكمن اسباب نجاح التجربة الاوروبية في مجموعه من العوامل اهمها :

- الالتزامات القانونية التي قطعتها الدول الاوروبية على نفسها عند انضمامها الى المجموعه الاقتصادية الاوروبية ، وياشرت بخطوات وإجراءات متواصله للوفاء بالالتزامات المترتبة عليها .

- تم تشكيل مجموعه كبيرة من اللجان الفنيه المتخصصه واستطاعت وضع برامج ساعدت في تجاوز الاختلافات والفروقات الاقتصادية والفنية التي تواجه كل دوله ، وعملت على توحيد المرجعيات الفنية مثل المواصفات

والمقاييس والمعايير الصحية والنقل والتجارة والاستثمار وقواعد المنشأ لدول الاتحاد الاوروبي ، والتي شكلت نقطه دفع رئيسية ساعدت على الوصول الى الهدف المنشود .

● شكلت الاراده السياسيه الرسميه والشعبيه أهم عناصر تحقيق الوحدة الاقتصادية ، وهذا ما نفتقر اليه نحن في كافة مراحل التعاون العربي الاقتصادي المشترك .

ان غياب او تغييب القطاع الخاص العربي عن برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك خلال العقود الماضيه انعكس سلبا على تحقيق الاهداف المتوخاه من تلك البرامج ، ويكفي ان نشير الى ان كافة تلك البرامج والخطط كان يتم وضعها والاشراف عليها من قبل القطاع العام في الدول العربية ومن قبل شركات القطاع العام فقط .

* وعليه فأن اشراك القطاع الخاص العربي في عمليه اتخاذ القرارات يمثل ضرورة هامه باعتباره يلعب دورا رئيسيا في تحقيق وزياده التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، وتجدر الاشارة الى ان القطاع الخاص الاردني لعب دورا مهما في اعاده مستوى العلاقات الاقتصادية بين الاردن والعديد من الدول العربية بعد ازمة الخليج الثانية، وعليه فان الضرورة تقتضي اعطاء القطاع الخاص العربي الدور الاكبر في استثمار فرص التعاون الاقتصادي المتاح في الوطن العربي ، حيث ان زيادة حجم التجارة البينية العربية يرتبط بما يتوفر للقطاع الخاص العربي من امكانيات وطاقات تساعد في تحقيق ذلك.

* هناك ما يدعو للاعتقاد الى ان مستقبل التجارة العربية البينية قد يكون افضل مما كان عليه خلال العقود الاخيره ، ويعود ذلك الى ان عدداً كبيراً من الدول العربية اخذت في تحرير تجارتها الخارجية وذلك بعد ان قامت العديد من الدول العربية بالانضمام الى الاتفاقيات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والشراكة الاوروبية المتوسطية وغيرها وذلك من اجل الاندماج مع الاقتصاد العالمي والانسجام مع متطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي .

في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية الهائلة التي تواجه الدول العربية وتمثل تحديا كبيرا لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، فان الخيارات المتاحة في الماضي ولا تزال هي ما بين التكتل والتكامل والتجمع من ناحية ، وبين الانقسام والتشردم والتعثر من ناحية أخرى ، فقد وصلت دول الاتحاد الاوروبي الى الوحدة الحالية بالرغم من الاختلافات في الاعراق واللغة والتاريخ واختارت خيار التجمع والاندماج وذلك ادراكا الى ان مصالحها الاقتصادية تحتم عليها ذلك وحرى بنا نحن العرب حكومات وقطاع خاص ومؤسسات مجتمع مدني ان ندرك عظم التحديات وان نسعى جميعا لتحقيق مصالح الامه العربية من خلال تبني سياسات وبرامج واقعية تسندها الارادة السياسية والشعبية في وطننا العربي للوفاء بمتطلبات التنمية وتضمن لنا موقعا ملائما لهذه الامه في خارطة السياسية والاقتصادية العالمية .

جدول رقم (1)

التجارة الخارجية العربية الاجمالية 1998-2003

مليار دولار

التصنيف	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الصادرات العربية	136.7	171	252.6	237.7	241	303.2
الواردات العربية	153.9	146.7	155.9	162.7	175.3	198.7
الصادرات العالمية	5.396.6	5.666.3	6.369.2	6.134.1	6.389.2	7.530.1
الواردات العالمية	5.524.1	5.822.0	6.610.3	6.409.6	6.704.3	7.819.4
نسبة الصادرات العربية الى الصادرات العالمية (%)	2.5	3	4	3.9	3.8	4
نسبة الواردات العربية الى الواردات العالمية (%)	2.8	2.5	2.4	2.5	2.6	2.5

المصدر : - الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام

2003، ومصادر وطنيه اخرى

- اتجاهات التجارة الخارجية ، صندوق النقد الدولي

جدول رقم (2)
هيكل الصادرات والواردات العربية
البيئية عام 2003

البند السلعي	نسبة الصادرات العربية البيئية (%)	نسبة الواردات العربية البيئية (%)
الأغذية والمشروبات	18.2	18.7
المواد الخام والوقود المعدني	52.2	42.7
المواد الكيماوية	16.2	17.6
الالات ومعدات النقل	5.5	7.6
المصنوعات	7.9	13.4
المجموع	100	100

المصدر : الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد -2004

جدول رقم (3)
هيكل الصادرات والواردات العربية
البيئية عام 2002

البند السلعي	نسبة الصادرات العربية البيئية (%)	نسبة الواردات العربية البيئية (%)
المواد الخام والوقود المعدني	52.2	42.7
الأغذية والمشروبات	18.2	18.7
المواد الكيماوية	16.2	17.6
الالات ومعدات النقل	5.5	7.6
المصنوعات	7.9	13.4
المجموع	100	100

المصدر : الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد -2003

جدول رقم (4)
ترتيب التجارة العربية البينية
حسب الامة عام 2001

مليون دولار

الترتيب	اسم الدولة	الصادرات	الواردات	اجمالي التجارة
1	السعودية	6381.4	1683.2	8064.6
2	الامارات	2580.1	1910.9	4491
3	عُمان	1118.3	1976.4	3094.7
4	الاردن	960.3	1161	2121.3
5	العراق	1010	943.6	1953.6
6	مصر	616	1124.5	1740.5
7	الكويت	515.3	1101.9	1617.2
8	المغرب	285.7	1311.5	1597.2
9	لبنان	395.4	942.8	1338.2
10	قطر	711.7	538.8	1250.5
11	سوريا	776.2	428.5	1204.7
12	اليمن	169.1	955.1	1124.2
13	تونس	549.1	550.5	1099.6
14	البحرين	539.8	465.2	1005
15	ليبيا	439	535.8	974.8
16	الجزائر	354	318.2	672.2
17	السودان	193.3	419	612.3
18	الصومال	189.6	127.9	317.5
19	جيبوتي	133.6	138.5	272.1
20	موريتانيا	8.2	52.8	61
	المجموع	17757	15731	33500

المصدر : - الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، ومصادر
وطنيه اخرى

- اتجاهات التجارة الخارجية ، صندوق النقد الدولي

جدول رقم (5)

ترتيب التجارة العربية البينية
حسب الامة عام 2002

مليون دولار

الترتيب	اسم الدولة	الصادرات (*)	الواردات (*)	اجمالي التجارة
1	السعودية	7938.5	1906.4	9844.9
2	الامارات	2829	2076.7	4905.7
3	عُمان	1208.9	2101.4	3310.3
4	العراق	1311.1	1047.1	2358.2
5	الاردن	1044.8	1280.5	2325.3
6	مصر	736.3	1461.5	2197.8
7	الكويت	580.3	1324.8	1905.1
8	سوريا	1256.9	590.2	1847.1
9	المغرب	316	1394.6	1710.6
10	قطر	773.6	583.6	1357.2
11	تونس	639.7	668.5	1308.2
12	ليبيا	502.4	742.5	1244.9
13	البحرين	660	566	1226
14	السودان	318.8	899.5	1218.3
15	لبنان	507.5	697.3	1204.8
16	الجزائر	474.3	462.6	936.9
17	اليمن	163.4	553.4	716.8
18	حبيوتي	140.7	160.7	301.4
19	الصومال	101.8	180.5	282.3
20	موريتانيا	10.2	67.1	77.3
	المجموع	21351	18211	39600

المصدر : الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد -2003
إتجاه التجارة الخارجية- صندوق النقد الدولي

(*) تقديرات أولية

جدول رقم (6)
نسبة التجارة العربية البينية من اجمالي التجارة الخارجية حسب
الدولة عام 2002

مليون دولار

اسم الدولة	اجمالي التجارة البينية	اجمالي التجارة الاجمالية	نسبة التجارة البينية للدولة من التجارة الاجمالية
السعودية	9844.9	103657.6	9.4
الامارات	4905.7	88732.0	5.5
عُمان	3310.3	16969.1	19.5
العراق	2358.2	13637.1	17.3
الاردن	2325.3	7789.7	29.8
مصر	2197.8	19669.3	11.2
الكويت	1905.1	24283.4	7.8
سوريا	1847.1	11448.8	16.1
المغرب	1710.6	19704.1	8.6
قطر	1357.2	15832.4	8.5
تونس	1308.2	17891.9	7.3
ليبيا	1244.9	15348.7	8.1
البحرين	1226	10074.6	12.1
السودان	1218.3	4395.5	27.7
لبنان	1204.8	7464.2	16.1
الجزائر	936.9	30720.0	3
اليمن	716.8	6260.0	11.4
جيبوتي	301.4	840.9	35.8
الصومال	282.3	463.1	60.9
موريتانيا	77.3	1076.1	7.1

المراجع :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد / 2003 ، 2004م
- اتجاه التجارة الخارجية ، صندوق النقد العربي
- تقرير الامانه العامه حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى /
القاهرة 14-15/2/2004 الامانه العامه للشؤون الاقتصادية / ادارة التجارة
والتمنية
- تطور واتجاهات تجارة السودان الخارجية - وزارة التجارة الخارجية
- احصائيات بنك السودان

جدول رقم (7)
قيمة التجارة العربية البينية
2003-1990

مليار دولار

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	التصنيف
45.5	39.6	33.5	31.3	27	26.2	28	27	24.5	24.1	23.4	24.1	22	22.7	التجارة العربية البينية
25	21.3	17.7	16.3	14	13.7	15.8	14.6	13.5	13.6	13.4	13.6	13.3	13.9	الصادرات العربية البينية
20.5	18.2	15.7	15	13	12.5	12.2	12.4	11	10.5	10	10.5	8.7	8.8	الواردات العربية البينية

جدول رقم (8)
نسبة التجارة العربية البينية
من التجارة العربية الاجمالية 1990-2003

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	التصنيف
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	
1.9	9.5	8.3	7.6	8.5	9	8.4	8.5	9.1	9.7	9.3	9.3	9.4	9.4	التجارة العربية البينية
8.2	8.4	7.4	6.4	8.1	10	8.5	8.2	9.4	10.4	9.9	9.8	10.1	10	الصادرات العربية البينية
10.3	10.7	9.6	9.6	8.8	8.1	8.2	8.9	8.7	8.9	8.6	8.8	8.5	8.7	الواردات العربية البينية